معهد الدوحة للدراسات العليا

كلية الإدارة العامة واقتصاديات التنمية

برنامج اقتصاديات التنمية

دور القطاعات الانتاجية في النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة 1995-2020

إعداد الطالب

صلاح الدين مازن صلاح العجلة

إشراف الدكتور/

محمد أبو زينة

أستاذ الاقتصاد في برنامج اقتصاديات التنمية

معهد الدوحة للدراسات العليا

قدمت هذه الورقة البحثية استكمالا لمتطلبات مادة منهجيات البحث في التنمية

1443ه - 2021م

:ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور القطاعات الإنتاجية السلعية ، وبيان مدى مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، وبالتالي تحقيق معدلات متواصلة في النمو الاقتصادي وقد استخدم الطالب المنهج الوصفي لتحليل واقع القطاعات الإنتاجية السلعية وإبراز أهم مؤشرات القطاع الصناعي والزراعي ودور الصادرات السلعية في تحقيق مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي موضحا أهم العراقيل والمعوقات التي تعيق مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي، وتم التطرق إلى تأثير جائحة كورونا على القطاع الصناعي والزراعي ، مرورا ببعض التنبؤات الاقتصادية للعام الحالي الخاصة بقطاعي الصناعة والزراعة، وتم الاعتماد على البيانات والاحصائيات من المصادر المحلية كما استخدم الطالب المنهج القياشي لبناء نموذجين قياسين، بناء أدور القطاعات الإنتاجية ذات التداول السلعي في النمو الاقتصادي في فلسطين.

وتوصلت الدراسة إلى أن القطاعات الإنتاجية الفلسطينية ذات التداول السلعي تعاني من ضعف واضح نتيجة للعديد من المعوقات الخارجية، والتي تتمثل بالسياسات والإجراءات الإسرائيلية، وأخرى داخلية لها علاقة بالسياسات الزراعية والصناعية، مما أدى انخفاض مساهمة قطاعي الصناعة والزراعة في الناتج المحلي، وعدم تأثير الزيادات المحققة في الصادرات السلعية في السنوات الأخيرة في الناتج المحلي نظرا لما يقابلها من نمو مستمر في الواردات وبالتالي زيادة في عجز الميزان التجاري السلعي، ولقد بين النتائج القياسية وجود علاقة عكسية بين مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي والناتج المحلي الاجمالي، وهي علاقة قد تكون متوقعة، نظرا لما يحققه القطاع الزراعي من تراجع الناتج عن سياسات الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة في مصادرة الأراضي وتجريفها واستهدافها مع وجود علاقة طردية بين مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي والناتج المحلي، وتبين وجود علاقة إيجابية قوية بين الصادرات السلعية والناتج المحلي، مع وجود أثر غير معنوي على اعداد العاملين لكل قطاع ودورهم في المساهمة في الناتج المحلي.

في ضوء ذلك أوصت بعدد من السياسات تدفع نحو تطوير هذه القطاعات لزيادة دورها ومساهمتها الفاعلة في النمو الاقتصادي الفلسطيني.

الكلمات المفتاحية: قطاعي الصناعة والزراعة، الصادرات السلعية، الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، النمو الاقتصادي، طريقة المربعات الصغرى.

مقدمة:

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من اختلالات هيكلية بسبب السياسات الإسرائيلية التي أعاقت نموه وتطوره، بل أدت إلى إضعافه وإلحاقه بالاقتصاد الإسرائيلي، وأصابت قطاعاته أضرار جسيمة، كان من أبرزها القطاعات السلعية "الصناعة، الزراعة" والتي تسهم في نمو الناتج المحلي، إضافة إلى مساهمتها في الصادرات السلعية التي تحفز النمو الاقتصادي، وفي ظل غياب استراتيجية فلسطينية واضحة، تضع حدا لتقهقر دور هذه القطاعات الإنتاجية ذات التداول السلعي، مع الأخذ بعين الاعتبار تعقيدات الحصول على المواد الخام، وتراجع المساحات الزراعية، ووجود إيدي عاملة غير مدربة وذات إنتاجية منخفضة، كل هذه الأسباب وأكثر إلى تراجع دور هذه القطاعات، وتذبذب قيمتها المضافة ما بين الارتفاع والانخفاض.

وتعتبر القيمة المضافة إضافة إلى أعداد العاملين في كل قطاع، والصادرات السلعية، مؤشرات رئيسية لمعرفة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي، فمع تراجع مساهمة القيمة المضافة، والتأثير غير المعنوي لإعداد العاملين للقطاعين نتيجة عدم وجود ايدي عاملة غير ماهرة، ونمو في الصادرات السلعية يقابله نمو أسرع في الواردات السلعية وبالتالي استمرار عجز الميزان التجاري السلعي، كل هذه المؤشرات تعطي مؤشر واضح على تراجع دور قطاعي الصناعة والزراعة ومساهمتهم في النمو الاقتصادي.

نستنتج مما سبق أن القطاعات الإنتاجية السلعية تتسم بالضعف والنمو البطيء، مما يعني تراجع في مساهمتها في النمو الاقتصادي، نتيجة العديد من السياسات الخارجية المتمثلة في الاحتلال الإسرائيلي، وسياسات داخلية تتمثل في انخفاض مستوى الإنتاجية في المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي وانخفاض المساحة الزراعية، مما سيؤدي إلى انخفاض الجودة، وارتفاع التكاليف، وبالتالي يمكن التعبير عن هذه الإشكالية عبر التساؤل التالي: ما هو دور القطاعات الإنتاجية ذات التداول السلعي في النمو الاقتصادي في فلسطين.

تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف واقع القطاعات الإنتاجية بشكل عام وأثره على النمو الاقتصادي في فلسطين، ومعرفة المعوقات التي تحد من دور القطاع الصناعي والزراعي على النمو الاقتصادي الفلسطيني، بالإضافة إلى إبراز أهمية القيمة المضافة والعائد المتحقق من خلال تطوير القطاعات الإنتاجية وتطوير السياسات والإجراءات الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني لإحداث زيادات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبالتالي زيادة في النمو الاقتصادي الحقيقي.

تهدف هذه الدارسة إلى التعرف على العراقيل والمعوقات التي لا تزال تواجه القطاعات الإنتاجية ذات التداول السلعي، مع اقتراح بعض من السياسات المناسبة لتطوير ومعالجة القطاعات الإنتاجية السلعية

تم تنظيم ما تبقى من الدراسة على النحو التالي: القسم الثاني يستعرض البيانات ومنهجية الاقتصاد القياشي، القسم الثالث يستعرض الادبيات المتعلقة بدور القطاعات الانتاجية، القسم الرابع التحليل الوصفي لدور القطاعات الإنتاجية ذات التداول

السلعي في الاقتصاد الفلسطيني، القسم الخامس يستعرض نتائج تقدير النماذج القياسية، والقسم السادس أهم النتائج ونقاشها والتوصيات.

2.1 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج القياشي من أجل بناء نموذجين لقياشي أثر المتغير المستقل(القيمة المضافة في القطاع الزراعي، الايدي العاملة في القطاع الزراعي، الصادرات الزراعية من السلع والخدمات) على الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين كمتغير تابع، أما النموذج الثاني فكانت المتغيرات المستقلة (القيمة المضافة في القطاع الصناعي، الايدي العاملة في القطاع الصناعي، الصادرات الصناعية من السلع والخدمات) على الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين كمتغير تابع خلال الفترة 1995-2020، وتقدير العلاقة الانحداريه بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي في فلسطين

النموذج القياشي الاول، وذلك على النحو التالي:

حيث إن:

: اجمالي الناتج المحلي الفلسطيني

: القيمة المضافة للقطاع الزراعي

: العمالة في القطاع الزراعي

EXag: صادرات السلع والخدمات الزراعية

: الحد الثابت.

: معاملات انحدار المتغيرات المستقلة.

: الخطأ العشوائي.

أما النموذج الثاني فكان على النمو التالي:

حيث إن:

: اجمالي الناتج المحلي الفلسطيني

: القيمة المضافة للقطاع الصناعي

: العمالة في القطاع الصناعي

EXma: صادرات السلع والخدمات الصناعي

: الحد الثابت.

: معاملات انحدار المتغيرات المستقلة.

: الخطأ العشوائي.

2.2الطريقة القياسية المستخدمة في التقدير:

اعتمدت الدراسة على النماذج القياسية باستخدام برنامج (EViews10)، لتقدير نماذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple linear Regression)، ومن ثم تقدير النماذج القياسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares-OLS)، التي تعتبر الأكثر استخداماً من قبل الباحثين في مجال دراسات تحليل النمو الاقتصادي، حيث تعتمد طريقة (OLS) على إيجاد قيم المقدرات ، التي تكون فيها مجموع مربعات الأخطاء عند قيمتها الدنيا.

2.3 مصادر البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني، التي تتمثل بالبيانات السنوية للفترة من عام (1995م) إلى عام (2020م)، بالأسعار الثابتة باعتبار سنة الأساس 2004، وقد تم تجميع البيانات لكل المتغيرات بالاعتماد على البيانات الإحصائية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

2.4 فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة الفرض الرئيسي بوجود دور للقطاعات الإنتاجية ذات التداول السلعي وتأثيرها على النمو الاقتصادي، في مقابل الفرض البديل القائل بعدم وجود دور لهذه القطاعات وأثر في النمو الاقتصادي.

3.1 أدبيات الدراسة:

3.2 الدراسات المحلية:

دراسة (أحمد،2017) بعنوان: ضعف القطاعات الإنتاجية الفلسطينية وأثره على الصادرات.

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع القطاعات الإنتاجية الفلسطينية، وبيان مدى مساهمتها في الصادرات، والمشاكل التي تعاني منها وأفاق تطويرها، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي لتحليل تطور القطاعات الإنتاجية المساهمة في الصادرات، وإبراز أهم مؤشرات القطاع الصناعي والزراعي.

وتوصلت الدراسة إلى أن القطاعات الإنتاجية الفلسطينية تعاني من ضعف واضح نتيجة العديد من المعوقات الموضوعية مثل السياسات الإسرائيلية، وأخرى ذاتية لها علاقة بالسياسات الزراعية والصناعية، مما أدى إلى خفض القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية وضيق قاعدة الصادرات السلعية الفلسطينية.

استخدمت الدراسة الجانب التطبيقي أو القياشي بحيث إجمالي الصادرات كمتغير تابع والناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف والتضخم وعدد أيام اغلاق المعابر كمتغيرات مستقلة كالتالي:

EXP = F (INF, GDP, EXCH, DAYS)

وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية السلعية الفلسطينية في الخطط الاستراتيجية التنموية، وتشجيع التصنيع الغذائي، وحث الجهاز المصرفي للاستثمار في القطاعات الإنتاجية وزيادة الدعم الحكومي، من خلال زيادة حصة القطاعات الإنتاجية الفلسطينية في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

دراسة (أبو جامع،2018) بعنوان: مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في النمو الاقتصادي والتنمية في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1968-2012.

ركزت هذه الدراسة على مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة من 1964-2012، وتهتم الدراسة بالجانب القياشي من حيث نماذج تربط النمو والتنمية الاقتصادية بالقطاع الصناعي والزراعي، حيث ترشي الدراسة نموذجا يربط بين النمو والتنمية ومساهمة قطاع الإنتاج الرئيسين الزراعة والصناعة حيث استخدمت الدراسة طريقة تقدير المربعات الصغرى (OLS) على الفرق الأول للمتغيرات وذلك بعد أن تبين عدم استقرار المتغيرات ذات العلاقة باستخدام فحص ديكي فولار الموسع (ADF) وبينت الدراسة القياسية أن مساهمة القطاع الصناعي أعلى من القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي، وأن القطاع الزراعي يؤثر بشكل معنوي على التنمية الاقتصادية، وتوضح الدراسة أن كل من القطاع الصناعي والزراعي يعتبران محددات رئيسية لكل من النمو والتنمية، وتوصي الدراسة بتنفيذ عدة سياسات تدفع نحول تنمية فاعلة ومتوازنة.

دراسة (حجة،2016) بعنوان: الطاقات المعطلة والمستلبة في قطاع الصناعة التحويلية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين.

ركزت الدراسة على أهمية القطاع الصناعي ودوره في تعزيز عملية التنمية المستدامة، وتأثيرها الإيجابي على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهدفت الدراسة إلى تسليط الضواء على أهم القيود والعقبات والتشوهات الهيكلية والإنتاجية الموروثة عن الاحتلال التي تقف عائقا أمام تطور القطاع الصناعي، وتحديد الطاقات المعطلة والمستلبة في القطاع الصناعي نتيجة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وتأثيرها على التنمية في فلسطين.

وأوصت الدراسة إلى وضع استراتيجيات وسياسات ملائمة قادرة على قيادة قطاع صناعي متطور يقود البناء المادي والاجتماعي للمجتمع الفلسطيني ووضع تطورات لمستقبل فلسطين.

دراسة (جعفر،2014) بعنوان: محددات الاستثمار في القطاع الصناعي ومتطلبات التنمية المستدامة في الضفة الغربية:

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات الاستثمار في القطاع الصناعي ومتطلبات التنمية المستدامة في فلسطين وخاصة في الضفة الغربية، من خلال التعرف على واقع الاستثمار في القطاع الصناعي، وعلى الصعوبات والعقبات التي تواجه هذا القطاع وتحد من مساهمته في التنمية المستدامة.

وركزت الدراسة على من المحددات التي تحد من ارتفاع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، ومن أهمها تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي والعراقيل والقيود المفروضة على المنتج المحلي، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية وقلة مصادر التمويل، وانخفاض القدرة التنافسية للمؤسسات الإنتاجية العاملة، وقدم الآلات المستعملة في العملية الإنتاجية، إضافة إلى القوانين والتشريعات الخاصة بتشجيع الاستثمار في الصناعة، وضعف البنية الهيكلية للمؤسسات الإنتاجية.

وأوصت الدراسة إلى ضرورة تبني إستراتيجيات طويلة الأجل، ورؤية مستقبلية للتنمية الصناعية بشكل خاص والنشاط الاقتصادي بشكل عام من خلال خطة خماسية متكاملة، وتشجيع الاستثمار في الصناعة، وإقامة مناطق صناعية، والاهتمام بمتطلبات السوق المحلي.

دراسة (نصر، 2002) بعنوان: دور القطاع الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية الفلسطينية:

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على القطاع الصناعي الفلسطيني، من حيث حجمه وتطورات قدراته الاستثمارية والإنتاجية والتصديرية والتشغيلية في حقبتي الاحتلال والحكم الذاتي، وكذلك تناولت الدراسة التطورات التي شهدها القطاع الصناعي الفلسطيني خلال مرحلة الحكم الذاتي، وكذلك استعرضت الدراسة الاثار التدميرية للاحتلال الإسرائيلي وعدوانه عام 2000

وتوصلت الدراسة إلى محاولة تحديد متطلبات وقف تراجع القطاع الصناعي وتعزيز قدرة مؤسساته على الاستمرار، ومحاولة كذلك الاستعانة بتجارب ناجحة لبعض الدول في تحديد السياسات الصناعية المناسبة والملائمة للحالة الفلسطينية.

وأوصت الدراسة بالمقترح التصوري القائم على وجود استراتيجية صناعية قادرة على النهوض بالقطاع الصناعي الفلسطيني في المدى القصير والطويل، وتنويع وتوسيع وإصلاح القاعدة الصناعية الفلسطينية، وتعظيم إمكانيتها التشغيلية، ورفع كفاءتها التشغيلية، وتعزيز قدراتها التنافسية محليا وخارجيا، لتدعيم القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، عن طريق الاعتماد على الأيدي العاملة الماهرة والتكنولوجيا المتقدمة مثل صناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات والالكترونيات.

3.3 الدراسات العربية:

دراسة (منير، 2016) بعنوان: الروابط الاقتصادية لقطاع الزراعة وأثرها على نمو القطاع ومساهمته في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1980-2016".

هدفت الدراسة إلى محاولة توفير دراسة تتناول قطاع الزراعة في الجزائر نظرا لأهميته، كذلك إبراز الروابط الاقتصادية لقطاع الزراعة، ودراسة العلاقات التشابكية بين القطاع الزراعي وقطاعات الصناعات التحويلية، وذلك عن طريق استخدام أسلوب قياشي لتقدير علاقة القطاع الزراعي التشابكية مع القطاعات الأخرى اعتمادا على الديناميكي النموذج لنموذج ARDL.

وتوصلت الدراسة إلى وجود بطيء في استجابة القطاع الزراعي للتغيرات الإنتاجية في قطاعات الصناعات الغذائية وصناعة الجلود والفنادق والمقاهي، كذلك امتلاك قطاع الفلاحة في الجزائر إمكانيات طبيعية غير مستغلة مما يجعل مساهمته في الاقتصاد الوطني ضئيلة. بالإضافة إلى نقص الايدي العاملة في القطاع الزراعي وتفضيل العمل في قطاعات أخرى.

اقترحت الدراسة تشجيع الصناعة الغذائية المعتمدة على المخرجات الزراعية المحلية والعمل على دراسة وتقييم دراسة سلاسل القيمة الزراعية الغذائية نظرا للتربط القوي الذي يجمع ويكمل القطاعات الزراعية والصناعات الغذائية، وتوسيع نطاق قطاع الزراعة بتنويع منتجاته محاولة تكامله مع القطاع الصناعي، أيضا إيلاء القطاع الزراعي أهمية في خطط التنمية الجزائرية المستقبلية من أجل تحقيق العدالة في تنويع عوائد التنمية بين قطاع الزراعة والصناعة.

3.4الدراسات الأجنبية:

دراسة (حسين، 2013) بعنوان: مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي حالة ماليزيا والصين.

هدفت الدراسة في البحث في مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في ماليزيا والصين باستخدام بيانات السلاسل الزمنية من عام 1978 حتى عام 2007، كذلك قامت الدراسة بدراسة ثلاث قطاعات اقتصادية تم تحليلها، وهي قطاع الزراعة وقطاع التصنيع وقطاع الخدمات.

واستخدمت الدراسة اختبار جذر الوحدة وأظهر أن بيانات السلاسل الزمنية ثابتة عند الاختلافات الأولى.

وأشار تحليل الارتباط إلى أن قطاع الزراعة، قطاع التصنيع وقطاع الخدمات له علاقة إيجابية مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا والصين

أشارت نتائج الدراسة إلى أن بائع الخدمة هو أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من نصيب الفرد في ماليزيا. إذا زادت القيمة المضافة لقطاع الخدمات (X3) بنسبة 1٪، فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل من المتوقع أن يرتفع نصيب الفرد في ماليزيا بنسبة 0.34٪. من ناحية أخرى، قطاع التصنيع هو أكبر مساهم في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الصين. إذا كانت القيمة المضافة لقطاع الخدمات (X2) يزيد بنسبة 1٪، ومن المتوقع أن يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الصين بنسبة 0.670٪. لذلك، اختلفت أهمية مساهمة كل قطاع اقتصادي في النمو الاقتصادي ماليزيا والصين. هذا بسبب الاختلافات في مستوى الإنتاجية، التكنولوجيا والعمالة المهنية والموارد والقوى العاملة والسياسات في البلدين.

3.5 التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين ما يلي:

1. ركزت معظم الدراسات السابقة في اتجاه محدد، فمنها ركز على تطور القطاع الزراعي فقط وأخرى ركزت فقط على القطاع الصناعي والمعوقات والمشاكل لهذه القطاعات.
2. تطرقت بعض الدراسات السابقة بتحليل علاقة القطاع الزراعي او الصناعي بدون التركيز على أهمية النمو الاقتصادي.

وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الاتي:

1. قصور وضعف السياسات الداعمة والقوانيين والتشريعات والبنية التحتية للقطاع الزراعي والصناعي.
2. إيجاد قاعدة إنتاجية وحلول فعالة للمشاكل التي تواجه القطاع الزراعي والصناعي.
3. أهمية القيمة المضافة التي يضيفها القطاع الزراعي والصناعي.

ستضيف هذه الدراسة عن سابقتها بما يلي

1. التركيز على أثر القطاع الزراعي والصناعي في النمو الاقتصادي " الناتج المحلي الاجمالي".
2. استخدام المنهج القياشي عن طريق معادلة الانحدار في وجود متغيرات مستقلة تتمثل في القيمة المضافة لكل قطاع وعدد العاملين بكل قطاع، بالإضافة إلى الصادرات السلعية، وأثر ذلك على الناتج المحلي الاجمالي.
3. إبراز دور وعلاقة القطاع الزراعي والصناعي وترابطهما في تحقيق النمو الاقتصادي.

4.1 واقع القطاع الصناعي والزراعي في الاقتصاد الفلسطيني:

يعتبر قطاعي الزراعة والصناعة من القطاعات والأنشطة الاقتصادية الفاعلة من خلال القيمة المضافة وعدد العاملين في كل قطاع والصادرات السلعية، حيث تعمل هذه المتغيرات على المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. لكن ما نراه الان في الدول النامية لا يعكس هذه المفاهيم من حيث تراجع دور القطاعات الانتاجية، في المقابل نرى صعود سريع لقطاع الخدمات، حيث تعددت الأسباب لهذه النمو المتصاعد لقطاع الخدمات في الدول النامية ولعل أبرز الأسباب هو السيطرة والهيمنة الاقتصادية للدول المتقدمة، التي جعلت الدول النامية اسواقا استهلاكيا لا يمكن لها أن توفر احتياجاتها من السلع الأساسية (أبو جامع،2018).

تشير الإحصاءات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020) أنه بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وبالتحديد في عام 1995 وصلت نسبة مساهمة الصناعة والزراعة معا في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي إلى 32%، لكن هذه النسبة تراجعت ووصلت عام 2020 إلى 16% فقط، أي أن هناك فجوة سالبة في مساهمة الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الاجمالي تخطت نسبة 16% خلال الخمسة وعشرون عاما الماضية، وهذا يؤكد الدور الضعيف لهذين القطاعين في المساهمة في الناتج المحلي.

4.2 القطاع الصناعي:

تتميز الصناعة عن غيرها من القطاعات الاقتصادية بمساهمتها العالية في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك يعود لترابطها مع القطاعات الأخرى عن طريق تحويل المواد الأولية إلى مواد بسيطة أو سلع استهلاكية، كذلك مساهمتها في رفع القيمة المضافة للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، ولان القطاع الصناعي لاي دولة يعتبر دوره فاعل وحيوي، تقوم الصناعة بتصحيح الاختلالات في الهيكل الاقتصادي من خلال زيادة حصتها في الناتج القومي عن طريق التصدير، حيث ترفع من

درجة مرونة واستقرار الاقتصاد عن طريق تنوع الأنشطة الاقتصادية وتحسين شروط التبادل التجاري وتعظيم حجم وقيمة المدخرات وتصويب الخلل في ميزان المدفوعات بزيادة حجم الصادرات من السلع والخدمات(أحمد،2020).

4.2.1 تطور القطاع الصناعي:

تتناول الدراسة فيما يلي المراحل التي مر بها القطاع الصناعي مصنفة حسب أحداث سياسية محددة، أثرت في مسار تطورها، مثل مرحلة نشوء السلطة الفلسطينية 1995-2000م، ومرحلة انتفاضة الأقصى 2001-2006م، ومرحلة الانقسام الفلسطيني 2007-2020م.

4.2.2 القطاع الصناعي 1995-2000م:

منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية شهدت جميع القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطينية، تغيرات هيكلية وخاصة القطاع الصناعي، وذلك بسبب الأهمية التي يحظى بها هذا القطاع في خطط التنمية الاقتصادية الفلسطينية، وبرز ذلك بصورة واضحة في مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي.

يوضح الجدول رقم (1) تطور القطاع الصناعي خلال الفترة (1995-2000م) من خلال المساهمة في عدد العاملين والمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، حيث نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة في العام 1995 وصلت إلى 21.2% وهي بالمناسبة أعلى نسبة وصل إليها القطاع الصناعي كنسبة مساهمة حتى العام الحالي، وذلك بسبب قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، وكذلك بسبب حزمة التسهيلات التي حصلت عليها السلطة عند قدومها من مساعدات ودعم مالي، لكن هذا النمو لم يستمر طويلا، وذلك بسبب بعض الاضطرابات التي سادت الأراضي الفلسطينية، حيث انخفضت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي منذ العام 1994 حتى العام 2000 إلى -35% وهي نسبة مرتفعة جدا من التراجع، كذلك الحال في عدد العاملين حيث وصلت النسبة في عام 1995 إلى 18.8% وانخفضت إلى 14.4% عام 2000،عدد في المؤسسات في القطاع الصناعي فنلاحظ أنها في زيادة منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، فخلال الفترة من 1995-2000 زادت المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي حوالي 3597 مؤسسة. أما التكوين الرأسمالي[1] فقد وصلت نسبة النمو خلال الفترة المذكورة إلى 28.6%وذلك يعود إلى استئناف مفاوضات الحل النهائي وكذلك انسحاب قوات الاحتلال من 13% من مساحة الضفة الغربية عام 1998.

الجدول رقم (1) أهم المؤشرات الخاصة بالقطاع الصناعي من 1995-2000، (القيمة بالمليون دولا)

السنة	المؤسسات	معدل النمو	عدد العاملين	معدل النمو	القيمة المضافة	معدل النمو %	التكوين الرأسمالي	معدل النمو
1995	10912		79336		702.8		30.318	
1996	10925	0.00	73788	-0.07	592.1	-0.16	34.451	0.14
199	13464	0.23	80613	0.09	607.5	0.03	42.39	0.23

[1] التكوين الرأسمالي: هو مجموع التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي، والتغير في المخزون وصافي حيازة النفائس (الحيازات النفيسة)، حيث يعرف التكوين الرأسمالي الاجمالي أو (الاستثمار) كمجموع لهذه المركبات الثلاثة. ويتم قياس الاستثمار بأسعار المشترين.

								7
-0.49	21.816	0.11	671.5	0.16	93195	0.06	14210	1998
0.57	34.241	-0.02	659.3	0.02	94668	0.04	14849	1999
-0.20	27.247	-0.10	591.5	-0.09	86112	-0.02	14509	2000

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصاء السنوي، 2000-2002م، رام الله فلسطين
تم إعداد النسب من قبل الطالب

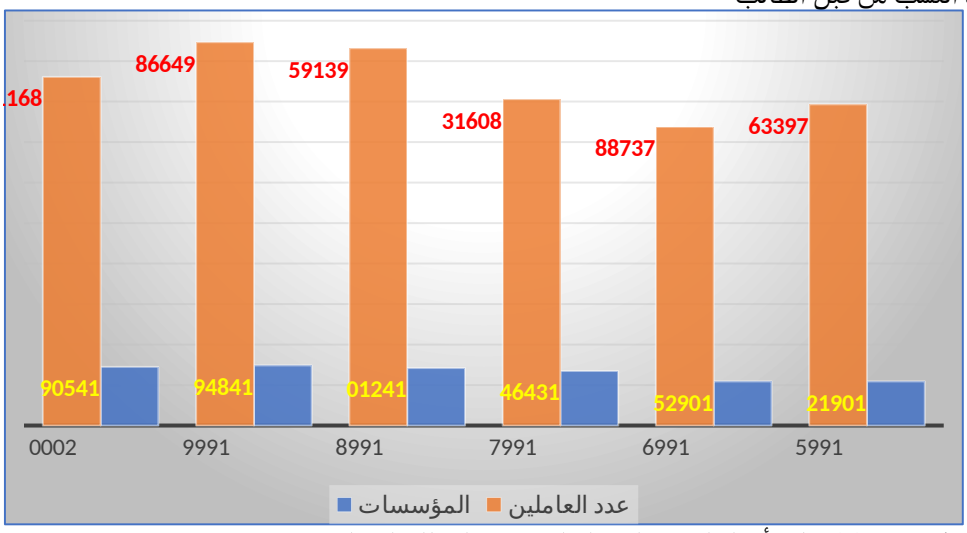

شكل رقم (1) تطور أعداد المؤسسات والعاملين في القطاع الصناعي 1995- 2000
المصدر: بيانات الجدول رقم (1)

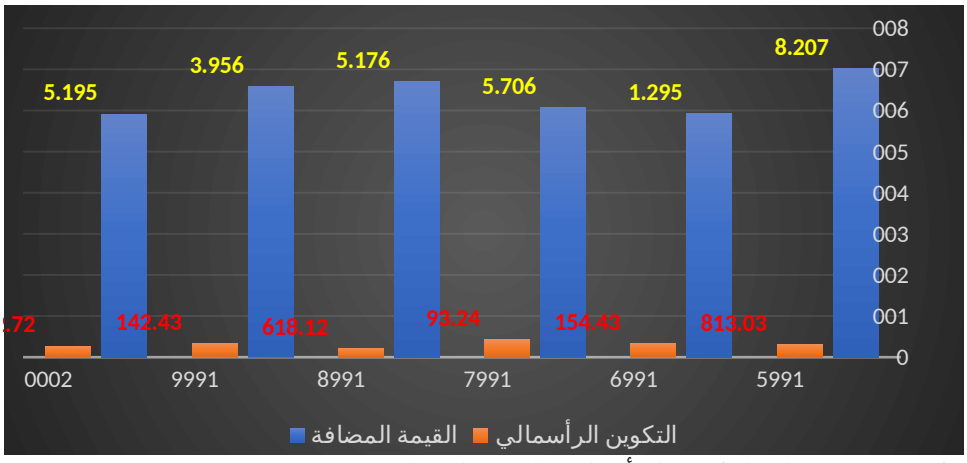

شكل رقم (2) تطور التكوين الرأسمالي والقيمة المضافة 1995 -200 م
المصدر: بيانات الجدول رقم (1)

القطاع الصناعي 2001- 2006 4.2.3

تضرر القطاع الصناعي بشكل كبير ومباشر نتيجة الممارسات الإسرائيلية التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى[2]، فقد أدى الحصار والاغلاق والتوغل الإسرائيلي إلى انخفاض الطلب على المنتجات الصناعية المحلية وذلك بسبب فقدان عدد كبير من الفلسطينيين لعملهم وزيادة معدلات البطالة، وبالتالي ضعف القدرة الشرائية للعائلات الفلسطينية من جهة، وإرباك العملية الإنتاجية من جهة أخرى، نتيجة عدم تمكن جزء كبير من العاملين في هذا القطاع إلى الذهاب إلى مكان عملهم نتيجة الاغلاق والحصار، كذلك قيام السلطات الاحتلال بمنع استيراد المواد الخام اللازمة للقطاع الصناعي، كذلك الحال اتفاقية باريس التي قيدت الكثير من المنشآت الصناعية وبالتالي انخفاض كبير في نسبة المساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.(نصر، 2002،ص20)

يوضح الجدول رقم (2) أن القطاع الصناعي سجل نموا سالبا خلال الفترة من 2001-2006 من حيث عدد المؤسسات، حيث انخفضت خلال الفترة المذكورة إلى 3254 مؤسسة وذلك للأسباب المذكورة أعلاه، في حين سجل التكوين الرأسمالي انخفاضا ملحوظا عام 2006 ليصل إلى 20% بالسالب مقارنة مع عام 2005 الذي نمى بنسبة 57% وذلك يعود إلى الانتخابات الفلسطينية التي أجريت عام 2006، وقامت إسرائيل بحملة إجراءات من ضمنها اغلاق المعابر وقطع المساعدات، كذلك الحال تراجعت القيمة المضافة للقطاع الصناعي العام 2006 بنسبة 23%.

الجدول رقم (2) أهم المؤشرات الخاصة بالقطاع الصناعي من 2001-2006 (القيمة بالألف دولا)

السنة	المؤسسات	معدل النمو	عدد العاملين	معدل النمو	القيمة المضافة	معدل النمو%	التكوين الرأسمالي	معدل النمو
2001	14605	0.01	68272	-0.2	673.9	0.13	30.318	11.27
2002	14179	-0.03	57950	-0.15	572.4	-0.15	34.451	0.14
2003	13693	-0.03	68002	0.17	696.9	0.22	42.39	0.23
2004	12690	-0.07	70516	0.04	707.6	0.02	21.816	-0.49
2005	12211	-0.04	77226	0.10	831.8	0.18	34.241	0.57
2006	11351	-0.07	77256	0.00	643.6	-0.23	27.247	-0.20

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصاء السنوي، 2003-2008م، رام الله فلسطين

[2] انتفاضة الفلسطينية الثانية أو انتفاضة الأقصى، اندلعت في 28 سبتمبر 2000 وذلك بسبب دخول رئيس الوزراء الإسرائيلي المسجد الأقصى، ونتج عن ذلك اعتداءات واستهداف كامل للأراضي الفلسطيني من قبل قوات الاحتلال وخسائر فادحة في الاقتصاد الفلسطيني.

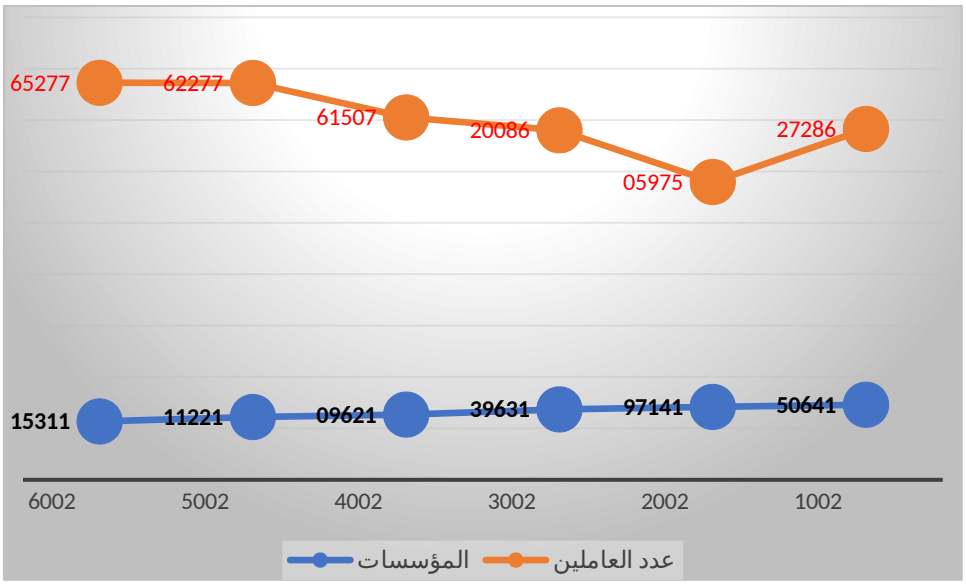

شكل رقم (3) تطور أعداد المؤسسات والعاملين في القطاع الصناعي 2001-2006
المصدر: بيانات الجدول رقم (2).

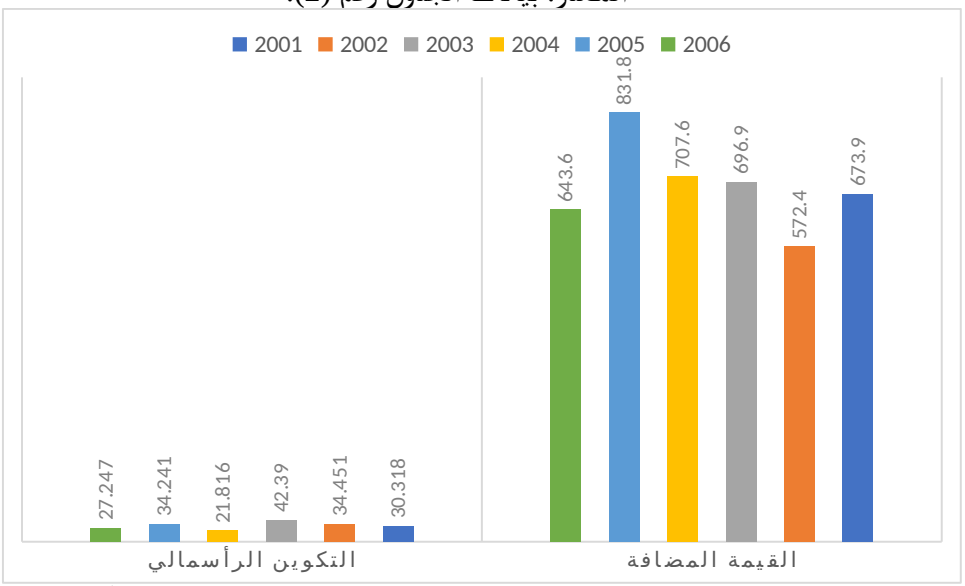

شكل رقم (4) تطور التكوين الرأسمالي والقيمة المضافة 2001-2006 م
المصدر: بيانات الجدول رقم (2)

4.2.4 القطاع الصناعي 2007-2020

تشير نتائج العمل الميداني من مسح اتجاهات أصحاب المؤسسات الصناعية، أن أداء المنشآت الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة قد ساءت خلال عام 2007، من حيث الحصول على المواد الأولية ومدخلات الإنتاج، والمبيعات وانتاجية العاملين، والأوضاع المالية والتسهيلات البنكية. ويرى أصحاب المنشآت الصناعية ان السبب الرئيسي لهذا التراجع، يعود إلى أسباب تنحصر في الاغلاقات والإجراءات الأمنية، وأسباب أخرى تتعلق بالأوضاع الداخلية الفلسطينية (الانقسام الفلسطيني الفلسطيني). (مسح اتجاهات أصحاب المؤسسات الصناعية،2007).

مع استمرار الانقسام الفلسطيني ما بين الضفة وقطاع غزة، وبناء إسرائيل جدار الفصل الذي عزل الضفة عن القدس وباقي أجزاء الأراضي الفلسطينية، كما أن بقاء الاقتصاد الفلسطيني محكوم بقيود المناطق (أ)، (ب)، (ج)[3] بحسب اتفاقية أوسلو، مما تسبب في سلب الفلسطينيين جزء كبير من مواردهم الطبيعية، ذلك أدى إلى اعتماد القطاع الصناعي على المواد الأولية المستوردة (جعفر، 2014)

يوضح الجدول رقم (3) تطور القطاع الصناعي خلال الفترة 2007-2019م، حيث تشير البيانات أنه خلال هذه الفترة زادت عدد المنشآت الصناعية إلى6202 منشاة صناعية بمعدل نمو 30% بالمقارنة في عام 2007 والتي بلغ عدد المنشآت الصناعية حينها 145080 منشأة صناعية، كذلك الحال بالنسبة لعدد العاملين، حيث زاد عددهم إلى 44364 عامل خلال الفترة المذكورة بالمقارنة مع عام 2007 والتي كان عدد العاملين في هذه السنة يصل إلى 79981 عامل بمعدل نمو 36% تقريبا. أما القيمة المضافة فقد ارتفعت إلى 36% خلال الأعوام 2007-2019 وذلك يعود إلى زيادة عدد المؤسسات والعاملين في المنشآت الصناعية، في حين أن التكوين الرأسمالي بلغ عام 2012م 84659.5 ألف دولار كأعلى عام يصل فيه، لكنه سرعان ما تراجعت قيمته بشكل تدريجي ليصل عام 2018 إلى 42337.8 ألف دولار.

يلاحظ وجود تطور في أداء القطاع الصناعي مقارنة بالفترة السابقة من 2001 وحتى 2006، ويعود هذا التطور خلال الفترة 2007-2019 لأداء ونمو القطاع الصناعي للضفة الغربية، أما بالنسبة لقطاع غزة فقد تراجع القطاع الصناعي بسبب أحداث حزيران 2007م والانقسام الداخلي، التي شكلت صدمة لمختلف القطاعات حيث طالت تأثيرات الانقسام مختلف جوانب الحياة في الأراضي الفلسطينية وتشير نتائج المائدة المستديرة التي نظمها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني " ماس" حول أعباء الانقسام الداخلي على أداء القطاع الخاص وسبل تخفيفها في العام 2011، حيث أنه تم إغلاق العديد من الورش والمنشات الصناعية، إذ تراجعت عدد المنشآت الصناعية، وأعداد العاملين، وتم اغلاق أكثر من 3750 مصنع نتيجة لعدم دخول المواد الخام، كما أن الازمة تعمقت بعد العدوان الإسرائيلي نهاية عام 2008م، حيث تم تدمير العديد من المنشآت، وتراجعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي من 15% إلى 5%، كما أن العديد من الاستثمارات هربت للضفة الغربية، وأن الكثير من أصحاب المصانع قاموا بنقل مصانعهم للضفة الغربية، أو إلى دول عربية مجاورة(ماس، 2011).

الجدول رقم (3) أهم المؤشرات الخاصة بالقطاع الصناعي من 2007-2019 (القيمة بالألف دولا)

السنة	المؤسسات	معدل النمو	عدد العاملين	معدل النمو	القيمة المضافة	معدل النمو%	التكوين الرأسمالي	معدل النمو
2007	14508	0.22	79981	0.03	710.2		44,848.60	0.39
2008	14539	0.00	76464	-0.05	894.5	0.26	35,667.90	-0.26

[3] بعد اتفاقيات أوسلو، قُسمت الضفة الغربية المحتلة إلى ثلاث مناطق: المنطقة أ: وتخضع غالبية شؤون هذه المنطقة لسيطرة السلطة الفلسطينية، المنطقة ب: تتحمل السلطة الفلسطينية مسؤولية قطاعات التعليم والصحة والاقتصاد في هذه المنطقة، لكن السيطرة الكاملة على الأمن الخارجي للمنطقتين أ وب تتبع لإسرائيل، المنطقة ج: يجب أن تتبع هذه المنطقة لسيطرة السلطة الفلسطينية، لكن على أرض الواقع، تسيطر إسرائيل على جميع جوانب الحياة فيها، بما في ذلك الأمن والتخطيط العمراني والبناء.

0.08	38,646.91	0.04	925.9	0.10	84724	0.05	15322	2009
0.45	69,823.11	0.03	956.6	-0.01	83765	0.02	15617	2010
-0.05	66,632.11	0.01	963.3	0.14	97092	0.09	17090	2011
0.21	84,659.50	0.13	1,091.60	0.06	102960	-0.05	16263	2012
-0.58	53,508.20	0.06	1,158.50	0.05	107970	0.00	16201	2013
0.32	78,902.00	-0.05	1,105.40	0.07	116459	0.05	17057	2014
-1.60	30,347.11	-0.06	1,041.90	0.07	125190	0.06	18056	2015
0.24	40,046.90	0.10	1,150.26	0.05	131320	0.07	19367	2016
0.24	52,905.00	-0.06	1,081.12	-0.06	124081	-0.01	19118	2017
-0.25	42,337.80	0.02	1,098.20	-0.06	117189	0.05	20104	2018
-	-	0.02	1120.16	0.06	124345	0.03	20710	2019

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصاء السنوي، 2009-2020م، رام الله فلسطين

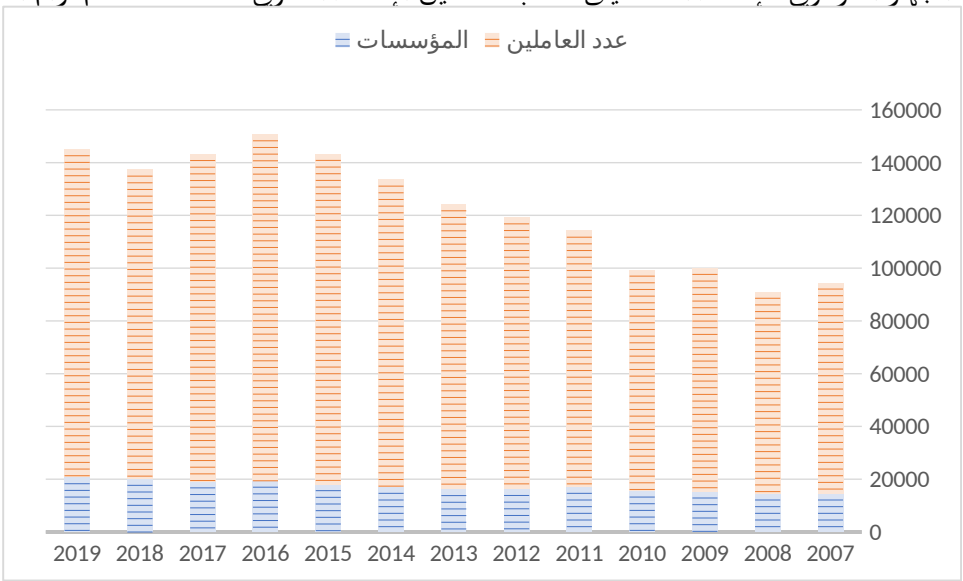

شكل رقم (5) تطور أعداد المؤسسات والعاملين في القطاع الصناعي 2007-2019
المصدر: بيانات الجدول رقم (3)

جائحة كورونا وأثرها على القطاع الصناعي في عام 2020 4.2.5

1. خلال العام 2020 تراجع النشاط الصناعي بنسبة 12% (الإحصاء الفلسطيني،2020).
2. تشير النتائج النهائية إلى أن 75% من المؤسسات (93% في الضفة الغربية، 37% في قطاع غزة) أغلقت أبوابها لعدد من الأيام نتيجة الإجراءات الحكومية الموجبة بضرورة الاغلاق كإجراء احترازي لمكافحة انتشار الفايروس، فقد بلغت نسبة أيام الاغلاق خلال الفترة (31/05/2020-05/03/2020) حوالي (50%)، كان لقطاع الصناعة نصيب منها بنسبة (55%) (الإحصاء الفلسطيني، 2021).
3. أفادت 62% من المؤسسات بوجود صعوبات في توريد المدخلات، المواد الخام أو السلع التامة الصنع والمواد المشتراة (68% في الضفة الغربية و51% في قطاع غزة). حيث إن نشاط الصناعة كان الأكثر تأثرا من هذه الصعوبات بنسبة (69%).
4. مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي عام 2020 انخفضت بنسبة 10.12% بحوالي 1017 ألف دولار، بالمقارنة مع عام 2019 والتي بلغت قيمتها 1120 ألف دولار.

التنبؤات الاقتصادية لعام2021 4.2.5:

تم إعداد التنبؤات الواردة أدناه بالاعتماد على مجموعة من السيناريوهات، وذلك بالتشاور مع أعضاء اللجنة الاستشارية للإحصاءات الاقتصادية من الأكاديميين والاقتصاديين المحليين، بالإضافة إلى وزارة المالية وسلطة النقد الفلسطينية، وتم بناء كل سيناريو بالاعتماد على تحديد بعض مظاهر وملامح الوضع السياسي والاقتصادي والصحي للعام 2021، ومنها استمرار التأثر بجائحة كورونا، والحصار المفروض على قطاع غزة، المساعدات الخارجية، اجراءات الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين وعدد العاملين الفلسطينيين داخل إسرائيل، إضافةً إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية (أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2020 والتنبؤات الاقتصادية للعام 2021).

1. توقعات السناريو الأساس: على مستوى الأنشطة الاقتصادية، من المتوقع ارتفاع القيمة المضافة لأنشطة الصناعة بنسبة 6.5%، مقارنة مع العام 2020.
2. توقعات السيناريو المتفائل: على مستوى الأنشطة الاقتصادية، من المتوقع ارتفاع القيمة المضافة لأنشطة الصناعة بنسبة 10.1%، مقارنة مع العام 2020
3. توقعات السناريو المتشائم: على مستوى الأنشطة الاقتصادية، من المتوقع ارتفاع القيمة المضافة لأنشطة الصناعة بنسبة 2.0%، مقارنة مع العام 2020.

أسباب ضعف القطاع الصناعي 4.2.6:

يمكن تقسيم ضعف القطاع الصناعي الفلسطيني إلى نوعين من المعوقات: معوقات خارجية، ومعوقات داخلية.

أولا. المعوقات الخارجية: وهي التي ترتبط بالمناخ العام المحيط بالقطاع الفلسطيني، حيث وضعت سلطات الاحتلال مجموعة من السياسات والأدوات والإجراءات التي تعرقل نمو القطاع الصناعي وتحدد مساره:

1. سياسة الحصار وتدمير المؤسسات الصناعية:

تمثلت هذه السياسة في استخدام الأساليب القمعية التي من شأنها منع تطور القطاع الصناعي، واستخدام القوة ضد المؤسسات الصناعية، حيث قامت بفرض الحصار ومنع ادخال المواد الخام نهاية عام 2007 وشن الحرب على القطاع نهاية 2008 وتدمير ما يزيد عن 1000 منشاة صناعية (منتدى الأعمال الفلسطيني، 2014)

2. قوانين وأوامر السيطرة:

قيام سلطات الاحتلال بوضع العراقيل الإدارية أمام الصناعة الفلسطينية، فقامت بتقييد منح التراخيص، وفرض الضرائب التعسفية، والتحكم بمدخلات الإنتاج، كان هدف هذه السياسة هو جعل الصناعة الفلسطينية مكملة للصناعات الإسرائيلية، وهذا أدى إلى خلق تشوهات هيكلية كبيرة في القطاع الصناعي(نصر،2003).

3. تقييد حركة السلع التصديرية وإغلاق المنافذ التسويقية:

دائما ما تتسم المنتجات الصناعية الفلسطينية بضعف المنافسة مع المنتجات المستوردة، هذا من جانب، ومن ناحية أخرى فإن القيود على التصدير ابتداء من شهادات المنشأ إلى ضريبة المقاصة وإجراءات العبور والتفتيش الأمني على المعابر والرسوم الجمركية. (صبيح، 2008).

4. سياسة التعاقد من الباطن:

عملت إسرائيل منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية جاهدة على أن يكون تطور الصناعة الفلسطينية وليدا للسياسات الإسرائيلية، فقد تطورت الصناعات المكملة للصناعات الإسرائيلية(التعاقد من الباطن)أو تلك التي لا تشكل منافسة للصناعات الإسرائيلية مما عمل على فقدان الحافز لدى الفلسطينيين في تطوير حلقات التصنيع حيث سيطرت حيث سيطرت سلطات الاحتلال عليها وأغلقت الأسواق الفلسطينية إلى العالم إلا من خلالها، وأدى ذلك إلى اعتماد الصناعة الفلسطينية بشكل كبير على المواد الخام الخارجية، الأمر الذي جعلها عرضة للتقلبات الإسرائيلية والأجنبية(مكحول، 2001).

ثانيا: المعوقات الداخلية:

1. سياسة التراخيص الصناعية:

مازال دور أهمية التراخيص الممنوحة للقطاع الصناعي محدودا، ذلك يعود إلى عدم إدراك أهمية المنتج لمنافه الترخيص، تخوف البعض من الملاحقة الضريبية في حال التقدم بطلب التراخيص، أيضا ما يتعلق بالوضع القانوني السائد خاصة في مجال التعامل مع المنشآت غير المرخصة.

2. عدم توفر المواقع الصناعية المناسبة:

تبين المسوح الميدانية للمنشآت الصناعية ان معظم مواقع الإنتاج تقع خارج المناطق الصناعية وهي موزعة ومشتتة في المناطق التجارية والسكنية (أبو ظريفة،2006). وبصورة عامة فان إحدى مشاكل القطاع الصناعي هي عدم وجود مواقع أو مناطق أو مدن صناعية كافية لتضم الصناعات الفلسطينية كافة.

3. السياسات التشريعية والقانونية:

عدم وجود حوافز مادية أو غير مادية للمشاريع الصناعية بما في ذلك عدم وجود إعفاءات ضريبية، وعدم وجود تنظيم للصناعة من خلال عمليات الترخيص والسجل الصناعي وعدم توفر مصادر التمويل طويل الاجل.

4. سياسة التدريب الصناعي وتشجيع الاستثمار:

بسبب عدم وجود ميزانية للتدريب الصناعي فإنه لا توجد استراتيجية محددة للتدريب كذلك هناك مجموعة من العوائق التي تحد من الاستثمار وفعاليته وتحفيزه من حيث الأوضاع السياسية غير المستقرة، كذلك الدور المتواضع للجهاز المالي والمصرفي في عملية الاستثمارات وعدم اكتمال المنظمة التشريعية الفلسطينية(مكحول،2001).

4.3 القطاع الزراعي:

يضم القطاع الزراعي مجموعة كبيرة من القطاعات الفرعية والأنشطة المترابطة بين بعضها بدرجات مختلفة وهي الإنتاج النباتي بفروعه المختلفة من خضروات وفواكه ومحاصيل حقلية. والإنتاج الحيواني والذي يضم الأغنام والماعز والابقار والدواجن والنحل والاسماك بالإضافة إلى الغابات والمراعي والزهور. ويعتمد القطاع على العديد من القطاعات الإنتاجية كالقطاع الصناعي في توفير مدخلات الإنتاج والخدمات مثل التعليم الزراعي، المشاتل استصلاح الأراضي، شق الطرق، الاعلاف، المبيدات، الأسمدة، البذور، مياه الري، الاليات الزراعية، مؤسسات التمويل وغيرها كما وتعتمد عدة قطاعات وأنشطة على الزراعة في أعمالها مثل النقل، التسويق، التصنيع، الصادرات، البيئة، السياحة والعمل وغيرها (وزارة الزراعة الفلسطينية، استراتيجية القطاع الزراعي "صمود وتنمية" 2014-216). ويستدل على تطور القطاع الزراعي الفلسطيني من خلال المؤشرات التالية:

4.3.1 مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي:

تتباين مساهمة القطاع الزراعي من عام لأخر، ولكن بصورة يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية الهامة في الأراضي الفلسطينية، حيث تختلف نسبة هذه المساهمة باختلاف الإمكانات والموارد الزراعية المتاحة. ويبقى القطاع الزراعي جزءا هاما من الناتج المحلي في حالة زيادة التصدير من السلع الغذائية والمحاصيل الزراعية.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) ان نسبة مساهمه القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي بلغت 13% عام 1996 وتراجعت إلى 8% عام 2000، وظلت في حالة من التراجع والتذبذب إلى أن وصلت 3% عام 2020، حيث بلغ متوسط مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي خلال فترة الدراسة 1995-2020 حوالي 6% تقريبا، فيما كان متوسط مساهمة الزراعة خلال الفترة 1995-2000م الأعلى فقد بلغ

10.2%، ليتراجع خلال الفترة 2001-2006 إلى 6.4%، ليسجل خلال الفترة 2007-2020 أدنى تراجع منذ عقدين من الزمن بنسبة 4.2%.

يرى الطالب أن حالة التذبذب والتراجع هذه ترجع إلى ارتباط وتبعية الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وتعقيدات الحالة الأمنية والسياسية، خاصة في ظل عدم السيطرة الفلسطينية على الحدود والمعابر.

جدول رقم (4) نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي 1995 2020

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000		
الزراعة%	0.11	0.13	0.10	0.10	0.09	0.08		
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006		
الزراعة%	0.08	0.07	0.07	0.07	0.05	0.05		
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012		
الزراعة %	0.06	0.06	0.06	0.05	0.06	0.05		
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
% الزراعة	0.04	0.04	0.03	0.03	0.03	0.03	0.03	0.03

المصدر: 1-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: 1995-2020م كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، رام الله فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية، 2008-2019م، التقرير السنوي، رام الله، فلسطين.

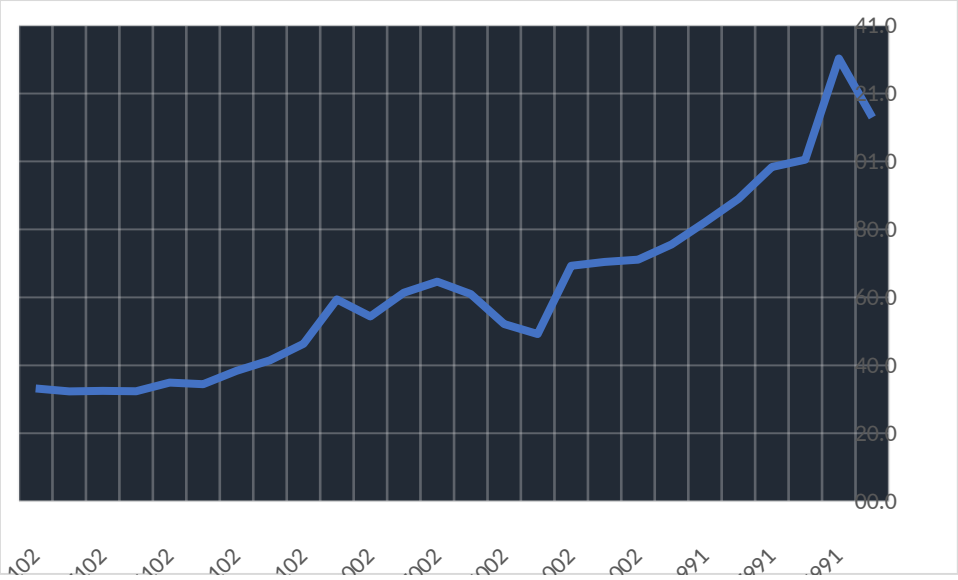

شكل رقم (6) مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي 1995- 2020

المصدر: بيانات الجدول رقم (4)

4.3.2 مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل:

تظهر بيانات الجدول رقم (5) أن حجم التشغيل في قطاع الزراعة قد ارتفع بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، فقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل عام 1995إلى 13.4% من إجمالي عدد العاملين الفلسطينيين وبشكل عام ساهمت الزراعة في التشغيل خلال فترة الدراسة 1995-2020 بنسبة 12.42%، حيث بلغت نسبة المساهمة في التشغيل في الأعوام 1995-2000 لتصل إلى 14%، قبل أن ترتفع في الأعوام 2001-2006 لتصل إلى 16% من اجمالي العاملين الفلسطينيين، مسجلة أعلى نسبة خلال فترة الدراسة، لكن هذه النسبة تراجعت بشكل حاد ووصلت إلى 10% خلال الفترة 2007-2020، وذلك بسبب الحصار الإسرائيلي واستمرار اغلاق المعابر واغلاق سوق العمل الإسرائيلي امام العمالة الفلسطينية.

جدول رقم (5) نسبة مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل 1995 -2020

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000		
التشغيل %	13.40	15.00	14.10	12.80	13.80	15.10		
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006		
التشغيل %	12.90	15.90	16.90	17.10	15.80	17.40		
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012		
التشغيل %	16.80	14.80	11.80	12.29	12.40	11.80		
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التشغيل %	10.70	10.60	8.70	7.40	6.68	6.35	6.05	6.35

المصدر: 1- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: 1995-2020م كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، رام الله، فلسطين.

2- سلطة النقد الفلسطينية، 2019 التقرير السنوي، رام الله، فلسطين

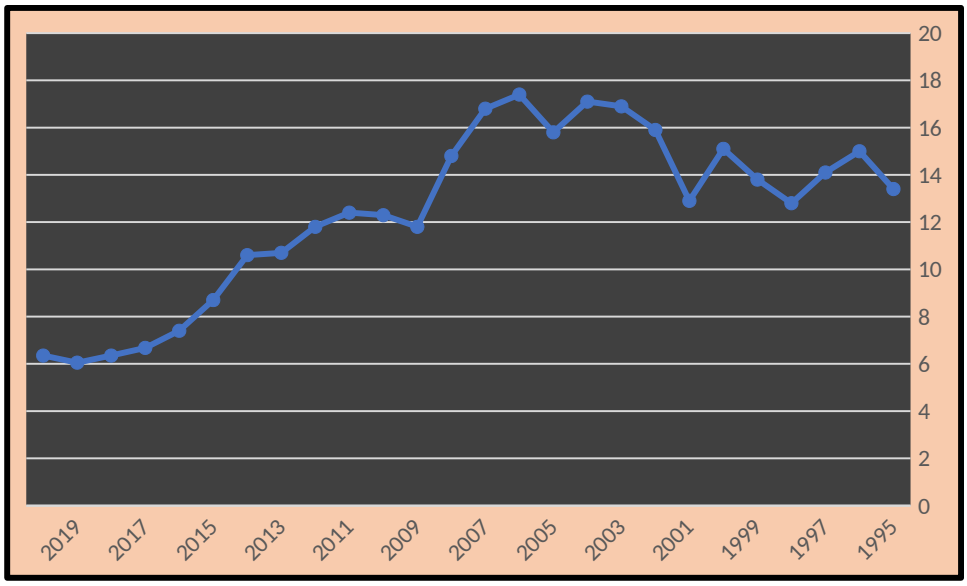

شكل رقم (7) نسبة مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل 1995-2020

المصدر: بيانات الجدول رقم (5)

4.3.3 جائحة كورونا وأثرها على القطاع الزراعي في عام 2020

1. خلال العام 2020 تراجع النشاط الزراعي بنسبة 11% (الإحصاء الفلسطيني،2020).

2. مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي عام 2020 انخفضت بنسبة 10.15% بحوالي 256.9 ألف دولار، بالمقارنة مع عام 2019 والتي بلغت قيمتها 282.9 ألف دولار.

4.3.5 التنبؤات الاقتصادية لعام 2021

1. توقعات سناريو الأساس: ارتفاع القيمة المضافة لأنشطة الزراعة بنسبة 12.2%، مقارنة مع العام 2020.
2. توقعات السيناريو المتفائل: ارتفاع القيمة المضافة لأنشطة الزراعة بنسبة 22.3%، مقارنة مع العام 2020
3. توقعات السناريو المتشائم: ارتفاع القيمة المضافة لأنشطة الزراعة بنسبة 12.8%، مقارنة مع العام 2020.

(أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2020 والتنبؤات الاقتصادية للعام 2021).

4.3.6 أسباب ضعف القطاع الزراعي:

يواجه القطاع الزراعي الفلسطيني سياسات زراعية متناقضة، فقد عانى من سياسات الاحتلال المتمثلة في مصادرة مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية والسيطرة عليها ونهب الموارد المائية اللازمة للزراعة والتحكم بأصناف ونوعية المنتجات المسموح وفقا لما المصلحة الإسرائيلية (رحمة، 2000).

1. السياسات الزراعية التي وضعتها سلطات الاحتلال:

كسياسة مصادرة الأراضي والاغلاق والحواجز والسيطرة على مصادر المياه، كذلك قوانين السيطرة التي وضعتها سلطات الاحتلال، وتقييد حركة السلع التصديرية واغلاق المنافذ التسويقية. (عبد الرحمن، 2007)

2. السياسات الزراعية التي وضعتها السلطة الفلسطينية:

كانعدام الحرص لدى المواطنين للحفاظ على التربة، واهتمامهم بالدورة الزراعية المستديمة، اقتطاع اكثير من الأراضي الزراعية لإقامة المنشآت والمباني، كذلك نقص السيولة في القطاع الزراعي نتيجة نقص التمويل والقروض التشجيعية، وضعف القدرة الاستثمارية للسلطة الوطنية الفلسطينية، أيضا ارتفاع تكاليف إعادة التأهيل للمحطات الزراعية القائمة محدودية التنسيق وتبادل المعلومات ضعف البنية التحتية ونقص المكاتب والمختبرات والمعدات، ضعف خطط التصدير وغياب المعلومات عن سوق المستورد وغياب التسهيلات المصرفية(مصطفى،2005).

4.4 الصادرات السلعية ودورها في الاقتصاد الفلسطيني:

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تشوهات هيكلية عميقة ناتجة عن عقود طويلة من الاحتلال ومن أهم هذه التشوهات ضعف وضيق قاعدة الصادرات ومحدودية تنوعها مقارنة بالواردات، أضف إلى ذلك تركز المبادلات التجارية مع شريك أوحد وحصري ألا وهو الاحتلال.

4.4.1 نسبة الصادرات السلعية من الناتج المحلي الاجمالي 1995-2020

يشكل النمو الحقيقي في الإنتاج والدخل مع نمو الصادرات أهم الروابط التي تعمق التأثير التبادلي ومعدلات النمو الاقتصادي المتواصل في الناتج المحلي، هذا سيترتب عليه الكثير من الاثار المباشرة منها، إحلال الصادرات الخدمية بصادرات سلعية وإحلال السلع المستوردة بمنتجات محلية، واحلال الصادرات من المواد الخام والسلع الوسيطة وعوامل الإنتاج بصادرات من المنتجات النهائية(الجعفري،2002).

تشير البيانات في الجدول رقم (6) أن نسبة مساهمة الصادرات السلعية من الناتج المحلي الاجمالي تقدر ب 14.7% في المتوسط طوال فترة الدراسة، وتتأرج هذه النسبة تبعا لمساهمة الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الاجمالي. حيث وصلت هذه النسبة في فترة قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية 1995-2000 لحوالي 14.6% كمساهمة من الصادرات السلعية في الناتج المحلي، بينما انخفضت هذه النسبة في مرحلة انتفاضة الأقصى والانتخابات التشريعية عام 2006 بحوالي 12.34% في الفترة 2001-2006، لكن هذه النسبة عاودت الارتفاع في الفترة 2007-2020 بحوالي 15.39%، رغم احداث الانقسام الفلسطيني وهذا يعود إلى تحسن نسبي في اقتصاد الضفة الغربية.

جدول رقم (6) نسبة الصادرات السلعية من الناتج المحلي الاجمالي 1995 2020

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000		
الصادرات السلعية %GDP	0.15	0.14	14.10	0.15	0.14	0.16		
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006		
الصادرات السلعية %GDP	0.13	0.12	0.12	0.12	0.12	0.13		
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012		
الصادرات السلعية %GDP	0.13	0.14	0.14	0.14	0.16	0.15		
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020

الصادرات السلعية %GDP	0.15	0.17	0.17	0.16	0.16	0.16	0.15	0.17

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: الحسابات القومية، سنوات مختلفة.

تم إعداد النسب من قبل الطالب

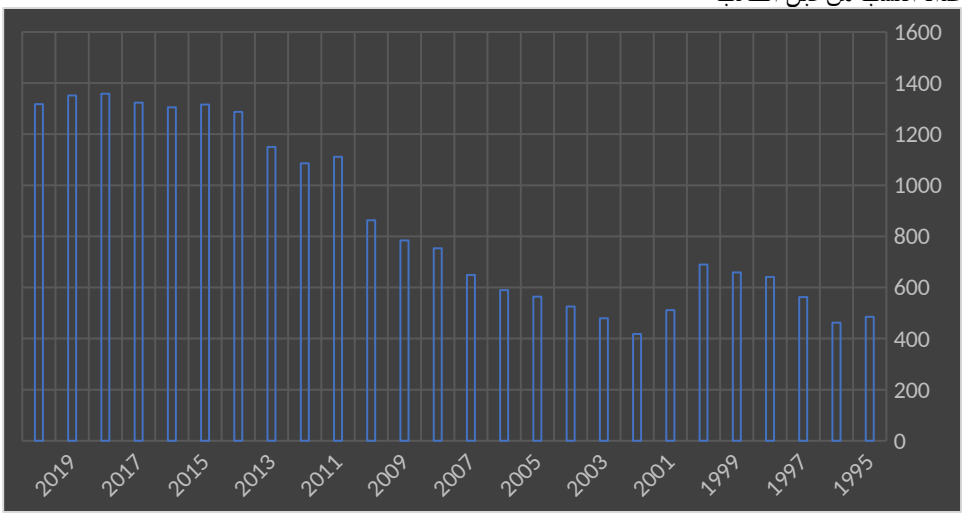

الشكل رقم (8) نسبة الصادرات السلعية من الناتج المحلي الاجمالي

المصدر: بيانات الجدول رقم (6)

5. نتائج تقدير النماذج القياسية:

5.1 النموذج القياسي الأول (القطاع الزراعي):

في ضوء نتائج اختبارات السكون تم تقدير العلاقة الانحداريه للمتغير التابع على المتغيرات المستقلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وذلك كما في الجدول التالي:

جدول رقم (7) نتائج تقدير النموذج القياسي

Variable	coefficient	t-statistics	S. E	P.value
C	1577.786	2.539598	621.2740	0.0187
Avag	-2.02793	-1.74277	1.163621	0.0953
Lag	4.174710	1.090482	3.828317	0.2873
EXag	5.241778	26.00708	0.201552	0.0000
* معنوي عند مستوى 1%،				
0.97 Adjusted R-squared				
1.67 Durbin-Watson stat				
262.4 F-statistic				
0.00000 Prob (F-statistic)				

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) أن قيمة معامل التحديد المعدل ($ajd\ R^2$) بلغت 0.97، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (القيمة المضافة في القطاع الزراعي، عدد الايدي العاملة في القطاع الزراعي، وصادرات السلع والخدمات في القطاع الزراعي) تفسر ما نسبته 97% من التغير الحاصل في التغيرات في إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني خلال الفترة (2020- 1995)، وأن ما نسبته 3% يعود لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج، كما بلغت قيمة اختبار F =

262.4، بقيمة احتمالية (0.0000) وهي أقل من 0.05، وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة معاً على المتغير التابع، مما يعني أن النموذج المقدر يمكن التنبؤ به.

5.2 النموذج القياسي الثاني (القطاع الصناعي):

في ضوء نتائج اختبارات السكون تم تقدير العلاقة الانحداريه للمتغير التابع على المتغيرات المستقلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وذلك كما في الجدول التالي:

جدول رقم (8) نتائج تقدير النموذج القياسي

Variable	coefficient	t-statistics	S. E	P.value
C	506.5079	0.830326	610.0108	0.4153
Avma	2.272771	2.813377	0.807845	0.0101
Lma	-3.51278	-0.37528	9.360285	0.7110
EXma	4.249559	4.909207	0.865630	0.0001
* معنوي عند مستوى 1%،				
0.97 Adjusted R-squared				
1.06 Durbin-Watson stat				
315.27 F-statistic				
0.00000 Prob (F-statistic)				

نلاحظ من خلال الجدول رقم (8) أن قيمة معامل التحديد المعدل (ajd R^2) بلغت 0.97، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (القيمة المضافة في القطاع الصناعي، عدد الايدي العاملة في القطاع الصناعي، وصادرات السلع والخدمات في القطاع الصناعي) تفسر ما نسبته 97% من التغير الحاصل في التغيرات في إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني خلال الفترة(2020- 1995)، وأن ما نسبته 3% يعود لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج، كما بلغت قيمة اختبار F = 315.2، بقيمة احتمالية (0.0000) وهي أقل من 0.05، وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة معاً على المتغير التابع، مما يعني أن النموذج المقدر يمكن التنبؤ به.

6. نقاش النتائج والتوصيات:

6.1 النتائج:

6.1.1 نقاش النتائج الوصفية:

يعتبر دور قطاعي الزراعة والصناعة محوري وهام في المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي الفلسطيني، ومع استمرار التقلبات في ظروف هذا الاقتصاد واستمرار الاثار السلبية للاحتلال والانقسام، وفي ظل انعدام أو ضعف السياسات الراعية والمهتمة لهذين القطاعين، انخفضت مساهمتهما في النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ، لتصل مساهمة قطاع الزراعة والصناعة في الناتج المحلي عام 2020 إلى 16% فقط مقارنة بما يزيد عن 32% عام 1995، أي منذ قدوم السلطة، ومع طرح التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة حول دور القطاعات الإنتاجية ذات التداول السلعي في النمو الاقتصادي الفلسطيني، ظهرت النتائج الوصفية التالية:

1. تراجع مساهمة القطاع الزراعي بشكل حاد، فبعد أن كان يساهم ما نسبته 13% عام 1996 منذ قدوم السلطة، أصبح يساهم بنسبة 3% فقط من الناتج المحلي الاجمالي عام 2020.
2. تراجع أعداد العاملين في القطاع الزراعي، فبعد أن وصل عددهم إلى 103788 عامل عام 20177 انخفض العدد عام 2020 إلى 61595 عامل.
3. ضعف مشاركة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي فبعد مساهمته بنسبة 21% عام 1995 انخفضت هذه النسبة إلى 13% عام 2020، نتيجة سياسات الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة في منع استيراد بعض مواد الخام اللازمة للصناعة، كذلك لصغر حجم المؤسسات الصناعية في فلسطين يصنف على أنه صغير جدا من 1-6 عمال بنسبة 80%
4. رغم تنامي عدد العاملين وعدد المؤسسات في القطاع الصناعي، إلا أن هذه الاعداد لم تساهم بشكل ملحوظ بالناتج المحلي.
5. مواجهة الصادرات السلعية صعوبات عديدة رغم ارتفاع قيمتها في السنوات الأخيرة، حيث أنها لم تساهم في تخفيض عجز الميزان التجاري السلعي والذي بلغ لعام 2020 (-4637) مليون دولار فيما بلغت الصادرات السلعية لنفس العام 1317 مليون دولار.
6. تزايد ضعف نسبة مساهمة القيمة المضافة للناتج المحلي للقطاعين الصناعي والزراعي في الفترة 2007-2020، حيث لم تتجاوز14% للقطاع الصناعي، و4.2% للقطاع الزراعي من الناتج المحلي، نتيجة أحداث الانقسام والخطوات الممنهجة في فصل اقتصاد الضفة الغربية عن قطاع غزة.
7. بالرغم من نمو القيمة المضافة في السنوات الأخيرة للقطاعين الصناعي والزراعي، الا أنها لازالت لا تساهم بالشكل المطلوب في الناتج المحلي، بالمقارنة مثلا مع قطاع الخدمات الذي بلغت قيمته المضافة لعام 2020 حوالي 1950.8 مليون دولار، فيما بلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعي والزراعي لنفس العام 1017 و256 مليون دولار على الترتيب.

6.1.2 نقاش النتائج القياسية:

باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، في التحليل القياشي لنموذج يربط بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لقياس النمو الاقتصادي ومساهمة كل من القيمة المضافة والصادرات السلعية وعدد العاملين للقطاعين الصناعي والزراعي، ظهرت النتائج التالية:

1. وجود أثر غير معنوي ذو علاقة عكسية بين القيمة المضافة للقطاع الزراعي والناتج المحلي الاجمالي، حيث كلما زادت القيمة المضافة بنقطة واحدة، انخفض الناتج المحلي الاجمالي ب 2.0 نقطة، رغم أن هذه العلاقة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية القائلة بوجود علاقة طردية بين القيمة المضافة للنشاط الإنتاجي والناتج المحلي بشكل عام، إلا أن القيمة المضافة للقطاع الزراعي خلال العقد الأخير تضاءلت إلى الحد الذي جعل مساهمة القطاع الزراعي فقط 3% من اجمالي الناتج، فالانخفاض المستمر في نسبة مساهمة القيمة المضافة للناتج المحلي الناتج عن سياسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي الممثلة بالتجريف المستمر للأراضي واستهداف الأراضي الزراعية، إضافة إلى الزحف العمراني والذي يستنزف الأراضي الزراعية ويقلل من حجمها ومساحتها، ونقص التمويل الحاد للقطاع الزراعي كل هذه الأسباب وأكثر جعل النتيجة والعلاقة متوقعة.

2. وجود أثر غير معنوي ذو علاقة طردية بين عدد العاملين في القطاع الزراعي والناتج المحلي الاجمالي، حيث كلما زاد عدد العاملين في القطاع الزراعي بمقدار ألف عامل، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بمقدار 4.17 نقطة، هذا الأثر منتظر ومتوقع وذلك لنقص العمالة المدربة والماهرة على الأسس العلمية، وانخفاض إنتاجية المزارع.
3. وجود أثر معنوي ذو علاقة طردية، بين الصادرات السلعية والناتج المحلي الاجمالي، حيث كلما زادت الصادرات السلعية بمقدار نقطة واحدة، هذا سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بمقدار 5.24 نقطة.، هذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية القائمة بوجود علاقة طردية بين الصادرات السلعية والناتج المحلي، وهذه العلاقة أكدتها الدراسات الأدبية السابقة، بوجود علاقة طردية بين أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو، وهذه العلاقة تعزز من دور القطاعات الإنتاجية وتؤكد على أهمية دور التصدير في تعزيز النمو الاقتصادي.
4. وجود أثر معنوي ذو علاقة طردية بين القيمة المضافة للقطاع الصناعي والناتج المحلي الاجمالي، حيث كلما زادت القيمة المضافة للقطاع الصناعي بمقدار نقطة، زاد الناتج المحلي بمقدار 2.27 نقطة، هذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية القائمة بوجود علاقة طردية بين مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي مع الناتج والناتج المحلي، وهذه العلاقة أكدتها الدراسات الأدبية السابقة، بوجود علاقة طردية بين القطاع الصناعي والنمو، وبذلك يتم الإجابة هنا بقبول الفرضية القائلة بوجود دور للقطاع الصناعي في النمو الاقتصادي في فلسطين.
5. وجود أثر غير معنوي ذو علاقة عكسية بين عدد العاملين في القطاع الصناعي والناتج المحلي الاجمالي، حيث كلما زاد عدد العاملين في القطاع الصناعي بمقدار ألف عامل ينخفض الناتج المحلي بمقدار 3.5 نقطة، نقص العمالة المدربة وانخفاض الإنتاجية واحلال التكنولوجيا. ومن الممكن كذلك حسب قانون تناقص الغلة أنه كلما تم توظيف عمالة جديدة في هذه القطاع ينخفض الإنتاج للأسباب سالفة الذكر.
6. وجود أثر معنوي ذو علاقة طردية بين الصادرات السلعية والناتج المحلي الاجمالي، حيث كلما زادت الصادرات السلعية بمقدار نقطة واحدة، زاد الناتج المحلي بمقدار 4.25 نقطة، وهذه النتيجة أيضا الدور الهام

للصادرات السلعية في تحفيز النمو الاقتصادي، بشرط زيادة هذه الصادرات بمعدل أعلى من الواردات، حتى يتم تخفيض عجز الميزان التجاري السلعي، وتحقيق الفائدة من نمو الصادرات السلعية.

6.2 التوصيات:

أظهرت هذه الدراسة من خلال التحليل الوصفي والقياشي، والدراسات الأدبية السابقة، الدور الاستراتيجي الذي تلعبه القطاعات الإنتاجية في النمو الاقتصادي، وبناء على نقاش النتائج التي خلصت إليها الدراسة، يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات لتحسين وتنمية دور القطاعات الإنتاجية ذات التداول السلعي في النمو الاقتصادي الفلسطيني:

1. وضع خطة شاملة تسهل تمويل القطاعات الإنتاجية من قبل سلطة النقد الفلسطينية.
2. تعزيز وترسيخ التعليم المهني وخاصة الصناعي والزراعي، وبالتالي تجهيز إيدي عاملة مدربة وماهرة.
3. التشبيك مع الجامعات ورجال الاعمال، لتوجيه البحث العلمي لخدمة قطاعي الزراعة والصناعة.
4. حماية الصناعات المحلية باستخدام سياسات الدعم مثل خفض الضرائب وتخفيض رسوم التراخيص.
5. تخطيط سياسات زراعية مناسبة بالتعاون مع الأطراف ذات العلاقة.
6. مواجهة استنزاف الأراضي الزراعية في ظل الزحف العمراني، خاصة في قطاع غزة.
7. إدارة مياه الري وتجميع الامطار ومعالجة المياه.
8. العمل رفع الكفاءة الإنتاجية وخفض التكاليف للمنتج الزراعي.
9. العمل على تشجيع الصادرات السلعية، وتقديم كافة أنواع التسهيلات للمصدرين.

7. المراجع:

7.1 الكتب:

1. الجعفري، محمود، السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها عل العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة رام الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس"،2002م.
2. رحمة، منى، السياسات الزراعية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000م
3. صبيح، ماجد، التنمية الاقتصادية. عمان: جامعة القدس المفتوحة،2008م.
4. عبد الرحمن، محمد، الاقتصاد الزراعي. عمان: جامعة القدس المفتوحة، 2007م
5. مصطفى، أحمد، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2007م
6. مكحول، باسم، واخرون، استراتيجية وسياسات التصنيع الفلسطينية"المعقوقات والخيارات المتاحة في المدين القصير والطويل. رام لله: معهد أبحاث الدراسات الاقتصادية "ماس"،2001م.
7. نصر – محمد، دور القطاع الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية، رام الله: معهد أبحاث السياسات الفلسطينية "ماس"، 2002م

7.2 رسائل الماجستير:

عوض الله، محمد، ضعف القطاعات الإنتاجية وأثره على الصادرات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، غزة فلسطين، 2012م.

7.3 الأبحاث والمجلات العلمية:

1. أبو جامع، جابر، مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في النمو الاقتصادي والتنمية في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1968-2012، أرشيف ميونخ الشخصي،2018.
2. أبو ظريفة، سامي، المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي ودور وزارة الاقتصاد الوطني في دعم المنتج الوطني، ورقة عمل لليوم الدراشي بالجامعة الإسلامية بعنوان: دعم وتشجيع المنتج الوطني، 2006م.
3. جعفر، يونس، محددات الاستثمار في القطاع الزراعي ومتطلبات التنمية المستدامة في الضفة الغربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية والمالية، جامعة بغداد، العدد، 416، 2014م.

7.4 التقارير الرسمية:

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الرئيسية لمسح أثر جائحة كورونا على المؤسسات الاقتصادية للعام 2020م.
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2020 والتنبؤات الاقتصادية للعام 2021، 2020م.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة مسوح اقتصادية الحسابات القومية، سنوات مختلفة، 1994-2020م.
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين للإحصاء السنوي، الزراعة، لسنوات مختلفة، 1995-2020م.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين للإحصاء السنوي، الصناعة، لسنوات مختلفة، 1995-2020م.
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح اتجاهات أصحاب المؤسسات الصناعية،2007م.
7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، التقرير السنوي، سنوات مختلفة، 1995-2020م.
8. سلطة النقد الفلسطينية التقرير السنوي، 2019م.
4. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس، التقرير السنوي، 2011م.
5. منتدى الاعمال الفلسطيني، واقع القطاع الصناعي في فلسطين، مركز الدراسات والأبحاث، رام الله، فلسطين، 2014م.
6. وزارة الزراعة الفلسطينية، استراتيجية القطاع الزراعي "صمود وتنمية "، وزارة الزارعة الفلسطينية رام الله، 2014م.

8. الملاحق:

8.1 ملحق رقم (1) مخرجات نتائج الدراسة القياسية:

الارتباط بين الناتج المحلي وبين كل من القيمة المضافة والعمالة وصادرات السلع والخدمات للقطاع الزراعي

	إجمالي الناتج المحلي
Person Correlation Sig.(1-talled)	0.33- 0.0981
Person Correlation Sig.(1-talled)	0.11 0.5903
Person Correlation Sig.(1-talled)	0.98 0.0000

الارتباط بين الناتج المحلي وبين كل من القيمة المضافة والعمالة وصادرات السلع والخدمات للقطاع الصناعي

	إجمالي الناتج المحلي
Person Correlation Sig.(1-talled)	0.94 0.0000
Person Correlation Sig.(1-talled)	0.91 0.0000
Person Correlation Sig.(1-talled)	0.98 0.0000

الوصف الاحصائي لمتغيرات النموذج الأول

Mean	5760.442	319.7346	83.04158	855.5077
Median	5062.750	299.8000	84.25250	721.6500
Maximum	8747.000	435.3000	115.8840	1358.000
Minimum	3300.000	236.1000	56.54800	418.1000
Std.Dev	1867.852	59.92129	17.79372	346.4237

الوصف الاحصائي لمتغيرات النموذج الثاني

Mean	5760.442	856.3882	93.36477	855.5077
Median	5062.750	863.1500	85.41800	721.6500
Maximum	8747.000	1158.500	131.3200	1358.000
Minimum	3300.000	572.4000	57.95000	418.1000
Std.Dev	1867.852	208.7122	21.95014	346.4237

نتائج اختبار

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.687565	Prob. F(2,20)	0.5143
Obs*R-squared	1.672663	Prob. Chi-Square(2)	0.4333

التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الأول

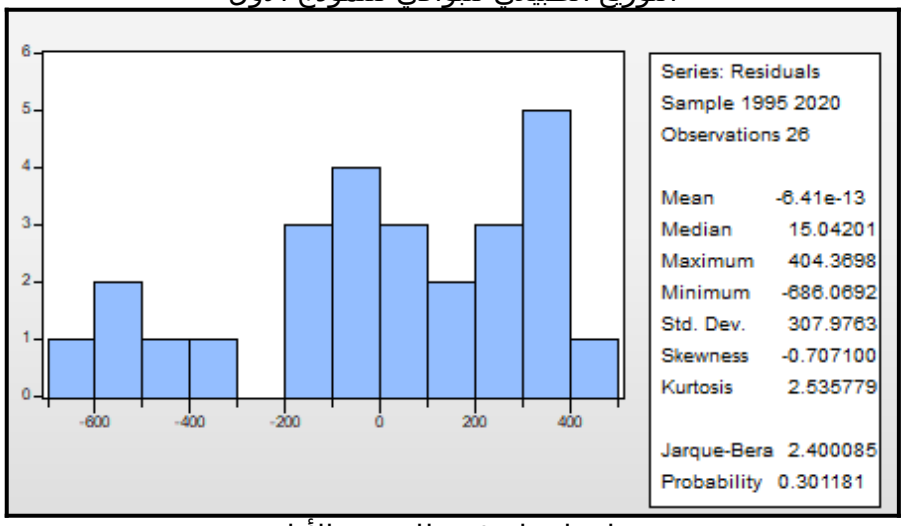

نتائج اختبار Arch للنموذج الأول

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.554720	Prob. F(1,23)	0.2250
Obs*R-squared	1.582914	Prob. Chi-Square(1)	0.2083

نتائج اختبار VIF

Variance Inflation Factors
Date: 04/22/21 Time: 01:02
Sample: 1995 2020
Included observations: 26

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	385981.4	93.10816	NA
AVAG	1.354015	34.51823	1.127648
LAG	14.65601	25.45601	1.076309
EXAG	0.040623	8.302824	1.130778

القيم الحقيقية والقيم المقدرة والبواقي للنموذج الأول

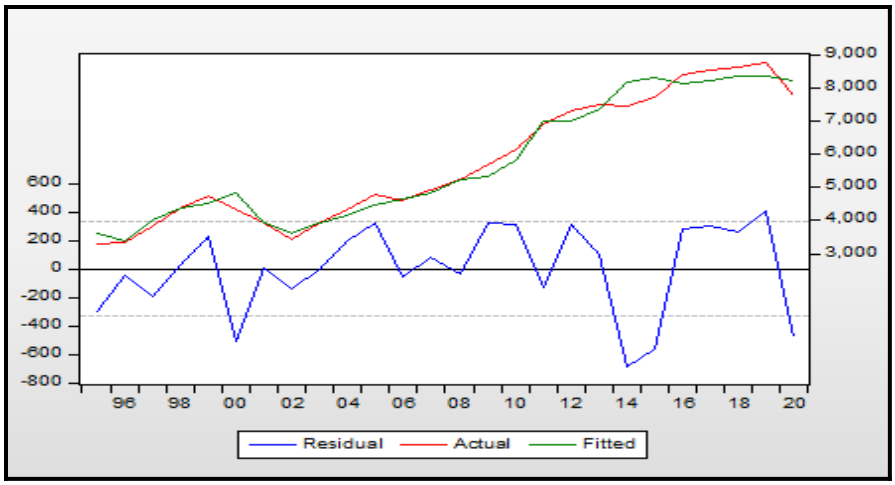

نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.978261	Prob. F(2,20)	0.1645
Obs*R-squared	4.294011	Prob. Chi-Square(2)	0.1168

التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الثاني

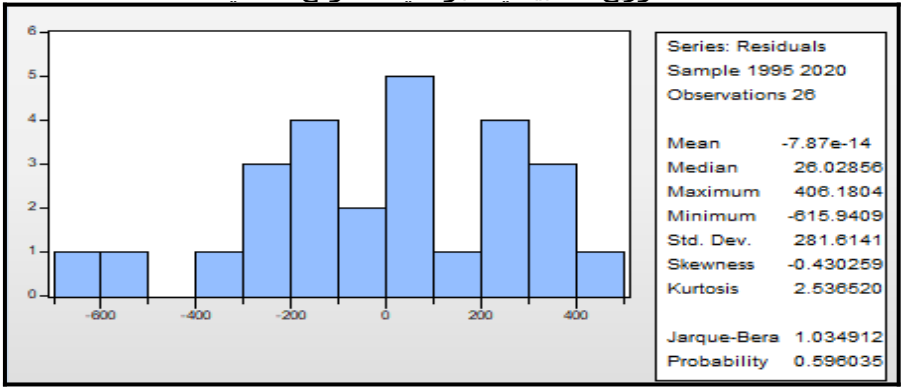

نتائج اختبار Arch للنموذج الثاني

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.182085	Prob. F(1,23)	0.6736
Obs*R-squared	0.196364	Prob. Chi-Square(1)	0.6577

نتائج اختبار VIF

Variance Inflation Factors
Date: 04/22/21 Time: 01:18
Sample: 1995 2020
Included observations: 26

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	372113.1	107.3550	NA
VALUEADDED	0.652613	145.9705	7.8861511...
L	87.61493	232.0493	1.7102605...
EXPORTS	0.749316	183.1651	2.9456100...

القيم الحقيقية والقيم المقدرة والبواقي للنموذج الثاني

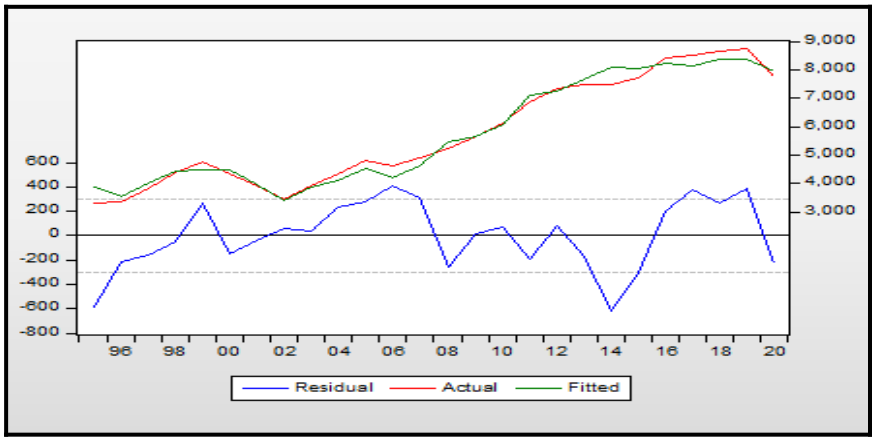

8.2 ملحق رقم (2) بيانات الدراسة القياسية:

Agriculture

National Accounts Tables at Constant Value In USD Million is the base year 2004

عدد العاملين في القطاع الزراعي(X3)	Value added(X2)	Exports for Goods(X1)	GDP(Y)	Year
56.548	372.8	485.1	3300	1995
64.35	435.3	462.6	3340.1	1996
67.257	385	562.3	3830	1997
69.76	430.8	641.3	4379	1998
81.144	422	658.8	4741.6	1999
90.298	356.1	689.9	4335.9	2000
64.758	297.1	511	3932.2	2001
75.525	244.7	418.1	3441.1	2002
94.978	276.3	479.5	3923.4	2003
98.838	300	525.3	4329.2	2004
100.014	236.1	564.2	4796.7	2005
115.884	240.4	589.6	4609.6	2006
111.048	299.6	649.1	4913.4	2007
95.904	336.9	753.4	5212.1	2008
84.724	347.5	784.2	5663.6	2009
91.571	332.9	863	6122.3	2010
103.788	408.7	1111.7	6882.3	2011
101.244	339.1	1085.6	7314.8	2012
94.695	309.9	1150	7476.9	2013
97.202	286.4	1287.1	7463.4	2014
83.781	265.7	1315.9	7719.3	2015
72.52	293.6	1305.3	8406.3	2016
63.345	276	1323.6	8524	2017
57.023	280.4	1358	8626.2	2018
61.287	282.9	1351.2	8747	2019
61.595	256.9	1317.4	7741.1	2020

Manufacturing:

National Accounts Tables at Constant Value In USD Million is the base year 2004

عدد العاملين في القطاع الزراعي(X3)	Value added(X2)	Exports for Goods(X1)	GDP(Y)	Year
56.548	372.8	485.1	3300	1995
64.35	435.3	462.6	3340.1	1996
67.257	385	562.3	3830	1997
69.76	430.8	641.3	4379	1998
81.144	422	658.8	4741.6	1999
90.298	356.1	689.9	4335.9	2000
64.758	297.1	511	3932.2	2001
75.525	244.7	418.1	3441.1	2002
94.978	276.3	479.5	3923.4	2003
98.838	300	525.3	4329.2	2004
100.014	236.1	564.2	4796.7	2005
115.884	240.4	589.6	4609.6	2006
111.048	299.6	649.1	4913.4	2007
95.904	336.9	753.4	5212.1	2008
84.724	347.5	784.2	5663.6	2009
91.571	332.9	863	6122.3	2010
103.788	408.7	1111.7	6882.3	2011
101.244	339.1	1085.6	7314.8	2012
94.695	309.9	1150	7476.9	2013
97.202	286.4	1287.1	7463.4	2014
83.781	265.7	1315.9	7719.3	2015
72.52	293.6	1305.3	8406.3	2016
63.345	276	1323.6	8524	2017
57.023	280.4	1358	8626.2	2018
61.287	282.9	1351.2	8747	2019
61.595	256.9	1317.4	7741.1	2020